المركز المصري للدراسات الاقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

آراء في السياسة الاقتصادية

العدد (٩) *

أغسطس ٢٠٠١

لغز الصادرات فى مصر

تهدف سلسلة "آراء في السياسة الاقتصادية" إلى الإسهام في حل المشاكل الاقتصادية الملحة في مصر. وذلك بتحليل أبعاد هذه المشاكل وتقديم مقترحات بشأنها. وتستند هذه السلسلة إلى الأبحاث التي يقوم بها المركز المصري للدراسات الاقتصادية. وقد اعتمد مجلس إدارة المركز مضمون هذا البحث والتوصيات الواردة به .

أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية

مصطفى خليل – الرئيس الفخري
إبراهيم شحاتة – الرئيس الفخري
طاهر حلمي – رئيس مجلس الإدارة
جلال الزربة – نائب رئيس مجلس الإدارة
محمد لطفي منصور – الأمين العام
عمر مهنا – أمين الصندوق الفخري
إبراهيم كامل
أحمد المغربي
أحمد بهجت
أحمد جلال
أحمد عز
أيمن لاظ
جمال مبارك
حاتم نيازي مصطفى
حازم حسن
رائد هاشم يحيى
رشيد محمد رشيد
شفيق البغدادي
عادل اللبان
فاروق الباز
مجدي إسكندر
محمد العريان
محمد تيمور
محمد شتا
محمد شفيق جبر
محمد فريد خميس
معتز الألفي
منير عبد النور

الإدارة

أحمد جلال
المدير التنفيذي ومدير البحوث
سميحة فوزي
نائب المدير وكبير الاقتصاديين

تؤكد القراءة المتأنية للخطاب السياسي في مصر والمتابعة المستمرة لجهود الحكومة أن قضية الارتقاء بالتصدير تحتل مكانة بارزة في برنامج الإصلاح الاقتصادي. وليس أدل على ذلك من الاستخدام المتكرر لتعبير "إن التصدير قضية حياة أو موت بالنسبة للاقتصاد المصري". فضلا عما اتخذته الحكومة من إصلاحات وإجراءات طوال السنوات العشر الماضية للحد من التحيز ضد التصدير والتي من أهمها: التحرير النسبي للتجارة، تبني نظامي السماح المؤقت والاسترداد الجمركي، ومحاولة تبسيط الإجراءات الجمركية. وعلى الرغم مما تقدم، فإن الأداء التصديري لم يرق إلى المستوى المنشود. فبمراجعة كل من معدلات النمو والتركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات، يتضح أنها لم تحقق حصيلة كافية من النقد الأجنبي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. وهذا هو اللغز الذي تحاول هذه الورقة أن تطرح حلا له. وبشكل أكثر تحديدا، تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية: ما هي أسباب ضعف الأداء التصديري؟ هل يرجع هذا الضعف إلى عدم التركيز على إصلاح المتغيرات الأكثر تأثيرا على الصادرات؟ أم إلى عدم كفاية جهود الإصلاح؛ أم إلى مزيج من الاثنين؟

قبل أن نحاول الإجابة على الأسئلة السابقة، من الضروري الإشارة إلى أن أهمية هذه الدراسة لا تكمن في تحديد الأسباب أو المتغيرات التي تحول دون تنمية الصادرات في مصر، حيث إن هناك اتفاقا بين العديد من الدراسات السابقة على أن هذه المتغيرات تشمل المغالاة في سعر الصرف، ارتفاع مستويات الحماية الجمركية، التكاليف العالية لخدمات النقل والاتصالات، بالإضافة إلى بطء وارتفاع تكلفة الإجراءات الجمركية والضريبية؛ وإنما تكمن أهميتها في أنها تقدم تقديرا كميا لمدى التحيز ضد التصدير ومصادره، وذلك بهدف طرح مجموعة من المقترحات الكفيلة بتحقيق طفرة تصديرية. ويستند التحليل إلى فرضية أساسية مفادها أن المنتجين يفضلون التعامل في السوق المحلية بدلا من التصدير، وذلك لأن الهيكل الحالي للتكاليف والأسعار يجعل البيع في السوق المحلية أكثر ربحية للمنتجين مقارنة بالتصدير. وبناء على ما تقدم، فإن أي إجراء يستهدف زيادة الصادرات يجب أن يعالج بشكل ملموس الفارق الواضح في الربحية بين المصدرين من ناحية والمنتجين للسوق المحلية من ناحية أخرى.

وانطلاقا مما سبق، يبدأ هذه العدد من "آراء في السياسة الاقتصادية" باستعراض الأداء التصديري خلال العقد الماضي؛ ثم يحاول تفسير هذا الأداء من خلال مقارنة عائد الربحية لاثنين من المنتجين، أحدهما يصدر إنتاجه بالكامل للخارج، والآخر يبيع إنتاجه بالكامل في السوق المحلية. كذلك، تقدم الدراسة مقارنة بين أثر نظام الحوافز في مصر ومجموعة من الدول النامية على ربحية المصدر في كل منهما. وأخيرا، تقوم الدراسة بتقدير أثر إصلاح المتغيرات المؤثرة على الصادرات على ربحية المصدرين المصريين، وذلك بهدف تحديد أولويات الإصلاح.

الأداء التصديري

تكشف متابعة تطور الصادرات خلال التسعينيات عن بعض المؤشرات الإيجابية والأخرى السلبية. بالنسبة للجوانب الإيجابية، يلاحظ أن هذا العقد قد شهد زيادة في قيمة الصادرات من ٤,٢ مليار دولار في ٩٠ / ١٩٩١ إلى ٦,٣ مليار دولار في ٩٩ / ٢٠٠٠. كما شهد أيضا تحسنا في التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي. ففيما يتعلق بالتركيب السلعي، ارتفع نصيب الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات من ٢٧٪ إلى ٤٥٪، في حين انخفضت الصادرات الأولية (مثل البترول الخام، والمنتجات الزراعية والتعدينية) من ٤٠٪ إلى ١٩٪. وباستعراض التوزيع الجغرافي للصادرات، يلاحظ انخفاض نصيب دول الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات من٣٥٪ إلى ٢٦٪، بينما ارتفع نصيب دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة من ١٦٪ و ٨٪ إلى ٤٥٪ و ١٦٪ على التوالي (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، النشرة الاقتصادية ربع السنوية، أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٠).

وفيما يتعلق بالمؤشرات السلبية، شهدت فترة التسعينيات انخفاضا في نصيب الصادرات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي من ١٤٪ إلى نحو ٧٪ (شكل ١). وباستبعاد الصادرات البترولية، تنخفض هذه النسبة إلى ٤,٧٪. كما تناقصت أيضا نسبة الصادرات الصناعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٪ إلى ٣,٣٪. علاوة

على ذلك، يلاحظ أن التركيب السلعي للصادرات المصرية لم يواكب التغيرات في الطلب العالمي. فقد أوضحت دراسة للبنك الدولي "Arab Republic of Egypt: *Plan of Actions for Export Promotion*" أن نحو ٣٢٪ من صادرات مصر تزايدت بينما اتجه الاستهلاك العالمي منها إلى التناقص؛ وأن ما يقرب من ١٧٪ من الصادرات المصرية انخفضت بينما كان الاستهلاك العالمي من تلك السلع آخذا في الارتفاع.

شكل(١). نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٠/٩٩

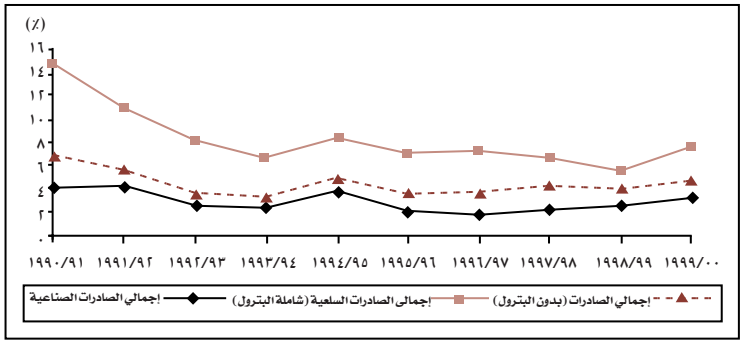

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، النشرة الاقتصادية الربع سنوية، أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٠.

وبمقارنة الأداء التصديري في مصر بنظيره في الدول الأخرى، كما يتضح من الجدول رقم (١)، يلاحظ أنه باستثناء ارتفاع نصيب الفرد من الصادرات في مصر (٦٣ دولار/للفرد) عن مثيله في دول شرق آسيا (٤٠دولار/للفرد)، فإن نصيب الفرد من الصادرات في مصر يقل عن نظيره في جميع الدول الأخرى. وينطبق ما تقدم على نصيب الصادرات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات، وأخيرا نسبة الصادرات التكنولوجية من الصادرات الصناعية. وإجمالا، انعكس هذا الأداء التصديري المتواضع في شكل تناقص نصيب مصر من الصادرات العالمية من ٠,١١٪ في ١٩٩٠ إلى ٠,٩٪ في ١٩٩٩(صندوق النقد الدولي، إحصاءات مالية عالمية، ٢٠٠٠).

جدول (١). مؤشرات الأداء التصديري، ٩٦-١٩٩٩(٪)

المنطقة	متوسط الصادرات السلعية للناتج المحلي الإجمالي ٩٦-٩٩	متوسط الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات السلعية ٩٦-٩٩	متوسط الصادرات التكنولوجية للصادرات الصناعية ٩٦-٩٨	نصيب الفرد من الصادرات (بالدولار) ٩٦-٩٩
شرق آسيا و دول المحيط الهادئ	٢٨,٥	٧٧,٥	٢٩,٥	٢٦٦,٧
أوروبا و آسيا الوسطى	٢٤,١	٥٥,٣	١٠,٠	٥٣١,٤
أمريكا اللاتينية و دول الكاريبي	١٣,٩	٤٧,٨	١٤,٠	٥٦٢,٧
الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	٢٣,٩	١٩,٠	١,٥	٤٦٦,٤
جنوب آسيا	٩,٨	٧٧,٣	٤,٠	٤٠,٥
دول إفريقيا جنوب الصحراء	٢٣,٦	٣٩,٠	٩,٠	١٢٢,٢
مصر	٤,٩	٣٩,٠	٠,٠	٦٣,٣

المصدر: البنك الدولي، "مؤشرات التنمية العالمية"، أعداد متفرقة.

لماذا لا يفضل المنتجون المصريون التصدير؟ إجابة بسيطة

يعزو بعض المحللين القصور في الأداء التصديري في مصر إلى عجز المشروعات المحلية عن المنافسة إما لتقادم الآلات والفنون الإنتاجية أو لعدم فاعلية أساليب الإدارة أو لضعف استراتيجيات التسويق؛ وبناء عليه يخلصون إلى أن هذه المشروعات لن تستطيع التصدير حتى في حالة توافر حوافز سعرية مشجعة على التصدير (الحُجة المعروفة بانخفاض مرونة العرض). والنتيجة المنطقية لهذا الرأي هي أنه يتعين أولا زيادة القدرة التنافسية للمشروعات قبل إصلاح نظام الحوافز والحد من التحيز ضد التصدير.

إلا أن هذا الرأي يفتقر في أحسن الأحوال إلى الشمول، نظرا لوجود أدلة عملية قوية تؤكد أنه عندما تقوم الحكومات بالحد من التحيز ضد التصدير، فإن الأداء التصديري يتحسن بشكل ملحوظ. (انظر على سبيل المثال: Edward, Sebastian, *Trade and Industrial Policy Reform in Latin America*, NBER Working Paper Series, No. 4772, 1994). فقد أوضحت تجارب كثير من الدول أن المشروعات عادة ما تستجيب للتغيرات في هيكل الحوافز التي من شأنها الحد من ارتفاع ربحية الإنتاج للسوق المحلية مقارنة بربحية التصدير. والسؤال المطروح في حالة مصر هو: هل نجح تحرير التجارة في التسعينيات بالإضافة إلى تبني نظامي السماح المؤقت والاسترداد الجمركي وغيره من الإجراءات في التخفيف من حدة التحيز ضد التصدير؟ للإجابة على هذا التساؤل، تقوم الدراسة بتقدير حجم التحيز ضد التصدير نتيجة لهيكل الحوافز المعمول به حاليا في مصر.

ولتقدير درجة التحيز ضد التصدير، قامت الدراسة بحساب كل من معدل العائد على حقوق المساهمين ومعدل العائد على الأصول لاثنين من المنتجين المتماثلين في كل شيء عدا أن المنتج الأول يصدر إنتاجه بالكامل للخارج، بينما يقوم الثاني ببيع كل إنتاجه في السوق المحلية. وتكمن أوجه التماثل في أنهما يعملان بالصناعة ويتواطنان داخل البلاد. كما أنهما يتماثلان من حيث كمية الإنتاج وهيكل التكلفة والميزانية. كذلك، يتحمل المنتجان نفس ضريبة الأرباح على شركات الأموال وأسعار الفائدة الدائنة ومعدلات الإهلاك. بينما تتمثل أوجه الاختلاف في أن المصّدر يحصل على إيراداته من السوق الدولية بالأسعار العالمية، كما أنه يتمتع بنظام السماح المؤقت، أي أنه لا يدفع أي رسوم جمركية أو ضريبة مبيعات على المستلزمات الوسيطة المستوردة؛ وإن كان يتحمل تكلفة خطاب الضمان بمعدل ١,٢٪ من قيمة الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على هذه الواردات لمدة عام (٦ شهور لدورة الإنتاج و٦ شهور للتسوية)، وكذلك يتحمل تكلفة الأموال المودعة في البنك لتغطية خطاب الضمان.[١] وفي المقابل، يبيع المنتج للسوق المحلية منتجاته بالسعر العالمي مضافا إليه الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى على الواردات، وذلك وفقا للمرونة السعرية للطلب المحلي. (نقوم بتقدير النتائج بافتراض ثلاث معدلات للمرونة السعرية للطلب، وهي: (-١)، (-٠,٩)، (-١,١)) مع عدم التمتع بأي إعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على المدخلات الوسيطة المستوردة. ويوضح جدول رقم (٢) هذه التقديرات.

يلاحظ من الجدول رقم(٢) أنه في ظل الحالات الثلاث للمرونة السابق الإشارة إليها، يحقق المنتج للسوق المحلية عائدا أكبر على حقوق المساهمين وعلى الأصول مقارنة بالمنتج الذي يصدر إنتاجه بالكامل للخارج. ويتسع هذا الفارق عندما يقل معدل المرونة السعرية للطلب عن (-١)، ليصل العائد على حقوق المساهمين إلى ٦٠,١٪ بالنسبة للمنتج للسوق المحلي مقارنة بـ ١٩٪ في حالة المصّدر. ويتضاءل هذا الفارق في حالة زيادة المرونة إلى (-١,١). وفي هذه الحالة الأخيرة، يحقق المنتج للسوق المحلي عائدا على حقوق المساهمين قدره ٢٤,٩٪

مقارنة بـــ ١٩٪ بالنسبة للمصّدر. وتوضح هذه النتائج أن الحماية الممنوحة للمنتجين للسوق المحلية من خلال الرسوم الجمركية تفوق بشكل ملحوظ التعويضات الجزئية التي يحصل عليها المصدرون في ظل نظام السماح المؤقت. وهذا يعني أن جهود تحرير التجارة في التسعينيات لم تنجح بدرجة كافية حتى الآن في الحد من التحيز ضد التصدير.

جدول(٢). معدلات الربحية لاثنين من المنتجين المتماثلين في ظل النظام الحالي للحوافز (٪)

	المصّدر	المنتج للسوق المحلية		
		المرونة = -١	المرونة = -١,١	المرونة = -٠,٩
العائد على حقوق المساهمين	١٩,٠	٤٣,٣	٢٤,٩	٦٠,١
العائد على الأصول	٤,٨	١٠,٤	٦,٠	١٤,٥

المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين.

وتصدق النتائج السابقة على جميع الصناعات بشكل عام. وإن كان من الطبيعي أن تختلف درجة التحيز ضد التصدير من صناعة إلى أخرى نتيجة لاختلاف نسبة القروض إلى التمويل الذاتي، ونسبة المدخلات الوسيطة المستوردة إلى إجمالي التكلفة، ومستوى التعريفة الجمركية على المنتجات النهائية، ومرونة الطلب بين تلك الصناعات. وبتطبيق نفس المنهج السابق على قطاعي الصناعات الغذائية والمنتجات الجلدية، يلاحظ من الجدول رقم(٣) أنه على الرغم من اختلاف قيمة العائد على حقوق المساهمين بالنسبة للصناعتين محل الدراسة مقارنة بمتوسط النتائج للاقتصاد ككل، إلا أن النتيجة الرئيسية لا تختلف، حيث يظل من الأربح للمنتج المصري أن ينتج للسوق المحلية بدلا من التصدير.

جدول (٣). معدلات العائد على حقوق المساهمين لاثنين من المنتجين المتماثلين في قطاعي الصناعات الغذائية والمنتجات الجلدية(٪)

	المصّدر	المنتج للسوق المحلية		
		المرونة = -١	المرونة = -١,١	المرونة = -٠,٩
الصناعات الغذائية	١٩,٠	٣٤,٠	٢٠,٥	٤٧,٦
صناعة المنتجات الجلدية	١٦,٨	٣٧,٥	١٨,٢	٥٦,٨

المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين.

لماذا لا يفضل المنتجون المصريون التصدير؟
إجابة بسيطة أخرى

هناك أسلوب آخر لتحديد أسباب ضعف الأداء التصديري في مصر؛ ويعتمد هذا الأسلوب على مقارنة أثر هيكل الحوافز على ربحية المصدرين في كل من مصر ومجموعة من الدول النامية. وتعود أهمية هذه المقارنة إلى أمرين: الأول، إنها تؤكد على ضرورة إصلاح بعض السياسات الاقتصادية (مثل سعر الصرف والتعريفة الجمركية ونظامي السماح المؤقت والاسترداد الجمركي، فضلا عن تكلفة الحصول على رأس المال ومعدل الضريبة على الأرباح)، وبعض الجوانب المؤسسية (مثل الإدارة الضريبية والجمركية). أما الأمر الثاني، فيتمثل في أنها تلقي الضوء على عدم كفاءة إنتاج السلع والخدمات، وخاصة تلك غير القابلة للتجارة مثل الخدمات المالية وخدمات الموانئ والبريد والنقل والاتصالات في مصر.

ولمعرفة ما إذا كان هيكل الحوافز في مصر يحابي المصدرين المصريين مقارنة بمنافسيهم في الدول الأخرى، نقوم بتحديد أهم المتغيرات الرئيسية المؤثرة على القدرة التصديرية في مصر و٢٧ دولة نامية (جدول رقم ٤).[٢] ويوضح هذا الجدول أن التعريفة الجمركية والرسوم الأخرى وضريبة المبيعات على المدخلات الوسيطة والآلات والمعدات ترتفع في مصر مقارنة بالمتوسط العام في هذه العينة من الدول. كما يعاني المصدرون المصريون من ارتفاع أسعار الفائدة على القروض بالعملة المحلية، وكذلك معدلات الضريبة على الأرباح. وفضلا عما تقدم، يواجه المصّدر المصري مغالاة في قيمة الجنيه، وذلك إذا ما اعتبرنا أن سعر السوق غير الرسمي مؤشر لسعر الصرف التوازني.

وجدير بالذكر أن هذه المجموعة من المتغيرات لا تتضمن بعض عناصر التكلفة التي غالبا ما يردد المصدرون في مصر أنها مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى، مثل تكلفة المعاملات المتعلقة بالإدارة الجمركية والضريبية وخدمات الموانئ والتخزين والنقل الداخلي .ويرجع استبعاد هذه المتغيرات إلى عدم توافر قاعدة متكاملة ومتسقة من البيانات لمصر وللدول محل الدراسة .ولا شك أن إدخال هذه المتغيرات في الحساب كان من شأنه زيادة ضعف الوضع التنافسي للمصدرين المصريين مقارنة بمنافسيهم في الدول النامية.

جدول (٤). المتغيرات المؤثرة على المصدرين في مصر والدول النامية (٪)

المتغيرات	مصر	الدول النامية
سعر الصرف (جنيه مصري/دولار أمريكي)	*٣,٨٥	
التعريفة الجمركية والرسوم وضريبة المبيعات		
التعريفة الجمركية على المدخلات الوسيطة	٢١,٠	١٢,٥
التعريفة الجمركية على الآلات والمعدات	١٠,٠	١١,٥
الرسوم على المنتجات النهائية المستوردة	٣,٠	٢,٧
الرسوم على المدخلات الوسيطة	٣,٠	٢,٧
ضريبة المبيعات على المدخلات الوسيطة	١٠,٠	٩,٧
ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات	١٠,٠	٩,٧
سعر الفائدة (على القروض قصيرة ومتوسطة الأجل بالعملة المحلية)	١٣,٠	١٢,٢
الضريبة على أرباح شركات الأموال	٣٤,٠	٢٦,٣

ملاحظة: سعر الصرف في السوق غير الرسمي هو ٤,٠٥ جنيه مقابل الدولار، يونيو ٢٠٠١.
المصادر: جميع المتغيرات من موقع المفوضية الأوروبية على الإنترنت/http://mkaccdb.eu.int باستثناء أسعار الفائدة ومصدرها صندوق النقد الدولي، IFC، المجلد الثالث، ٢٠٠٠.

وحتى مع استبعاد تلك المتغيرات التي يصعب تقديرها كميا، يوضح الجدول رقم (٤) أن هيكل الحوافز في مصر يضع المصدرين المصريين في موقف ضعيف مقارنة بمنافسيهم. ويعرض جدول رقم (٥) معدل العائد على حقوق المساهمين بالنسبة للمصدرين في مصر والدول النامية في حالتي تطبيق أو عدم تطبيق الإعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على المدخلات المستوردة، ونقصد بذلك تطبيق أو عدم تطبيق نظام السماح المؤقت. وتكشف قراءة تلك المعدلات عن أنه في حالة استفادة المصدرين من نظام السماح المؤقت، يحقق المصّدر المصري عائدا على حقوق المساهمين يصل إلى ١٩٪ مقارنة بـــ ٢٨,٦٪ بالنسبة للمصّدر في الدول النامية. أما في حالة عدم وجود إعفاء، يحقق المصّدر المصري نسبة متواضعة تقدر بـــ ٨,١٪، بينما تصل هذه النسبة إلى ١٨,٨٪ في حالة المصّدر في الدول النامية. ويزداد الوضع سوءا للمصّدر المصري عندما نفترض حصول المصدرين في الدول النامية فقط على هذا الإعفاء . وأخيرا، يلاحظ أن الموقف الوحيد الذي يتساوى فيه المصّدر المصري مع نظرائه من مصدري الدول النامية هو عند استفادة المصدر المصري فقط من الإعفاء، دون نظرائه في الدول النامية الأخرى.

جدول (٥). العائد على حقوق المساهمين للمصدرين في مصر والدول النامية، في حالة تطبيق أو عدم تطبيق الإعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على المدخلات المستوردة(٪)

المصّدر	في حالة وجود الإعفاء	في حالة عدم وجود الإعفاء
مصر	١٩,٠	٨,١
الدول النامية	٢٨,٦	١٨,٨

المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين.

أولويات الإصلاح

يوضح التحليل السابق أن المنتجين المصريين يفضلون البيع في السوق المحلية نظرا لأن المزايا الناجمة عن ارتفاع معدلات الحماية الجمركية تفوق المزايا المترتبة على نظام السماح المؤقت. كما يوضح التحليل أيضا أن المصدرين المصريين يتحملون تكاليف مرتفعة مقارنة بنظرائهم في الدول النامية محل الدراسة، خاصة فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية على المدخلات الوسيطة المستوردة، والضريبة على الأرباح، فضلا عن المغالاة في قيمة الجنيه.

وفي ضوء ما تقدم، يصبح السؤال الملح بالنسبة لراسمي السياسة الاقتصادية والمهتمين بتحقيق طفرة تصديرية هو: ما هي أولويات الإصلاح أو من أين يجب أن يبدأ الإصلاح؟ وللإجابة على هذا التساؤل نقوم بتقدير أثر إصلاح المتغيرات السابق دراستها على ربحية المصدر في مصر .ونفترض إحداث تغير أو إصلاح قدره١٠٪ في كل من هذه المتغيرات. ويشتمل الجدول رقم (٦) على نتائج هذه التقديرات، والتي توضح أن تخفيضا قدره ١٠٪ في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار يؤدي إلى أعلى ارتفاع في ربحية المصّدر، يلي ذلك تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع النهائية، ثم تخفيض معدل الضريبة على الأرباح، بينما تؤدي نفس نسبة التخفيض في الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على المدخلات المستوردة والآلات والمعدات، أو في سعر الفائدة على القروض بالعملة المحلية، أو تقليل زمن حيازة خطاب الضمان في ظل نظام السماح المؤقت إلى تحسن متواضع في معدل الربحية.

جدول (٦). أثر إصلاح قدره ١٠٪ في السياسات الاقتصادية على ربحية المصّدر المصري (أساس العائد على حقوق المساهمين هو ١٩٪)

المتغيرات حقوق المساهمين	العائد على في العائد	نسبة التغير في العائد	قيمة التغير
سعر الصرف	٢٢,٩٤	٢٠,٧١	٣,٩٤
التعريفة الجمركية على المنتجات النهائية المستوردة*	٤٠,١٣	٧,٣٢-	٣,١٧-
الضريبة على أرباح شركات الأموال	١٩,٩٨	٥,١٥	٠,٩٨
التعريفة الجمركية على المدخلات الوسيطة	١٩,٦٩	٣,٦٥	٠,٦٩
سعر الفائدة (على القروض قصيرة ومتوسطة الأجل بالعملة المحلية)	١٩,٦٥	٣,٤٤	٠,٦٥
ضريبة المبيعات على المدخلات الوسيطة	١٩,٣٦	١,٩١	٠,٣٦
تكلفة خطاب الضمان	١٩,٠٩	٠,٥٠	٠,٠٩
ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات	١٩,٠٤	٠,٢٠	٠,٠٤
الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات	١٩,٠٤	٠,٢٠	٠,٠٤

**محسوبة للشركات المحلية المنتجة لبدائل السلع المستوردة، بداية من معدل عائد على حقوق المساهمين قدره ٤٣,٣٪ .*
المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين.

وتشير هذه النتائج إلى ضرورة تركيز الجهود الرامية لتشجيع الصادرات على ثلاثة مجالات محددة، وهي: سعر صرف الجنيه المصري والتعريفة الجمركية على المنتجات النهائية المستوردة والضريبة على أرباح الشركات. وتجدر الإشارة إلى أن أي تخفيض في الرسوم الجمركية على المنتجات النهائية لا يؤثر بشكل مباشر على المصّدر، ولكنه يحد من أرباح الشركات المحلية المنتجة لبدائل السلع المستوردة، وبالتالي يزيد من جاذبية التصدير. بالإضافة إلى ذلك، نجد أن جميع سيناريوهات الإصلاح الأخرى تؤثر على الشركات المصدرة والشركات التي تنتج للسوق المحلية على السواء، مما يدعم قدرتها جميعا على المنافسة في الأسواق العالمية.

ملاحظات ختامية

هناك اتفاق عام حول أهمية تنمية الصادرات، ولعل خير دليل على ذلك أن تشجيع التصدير يأتي على قمة جدول أعمال الحكومة؛ وهو ما تؤكده الإصلاحات العديدة التي تم اتخاذها للحد من التحيز ضد الصادرات وتدعيم القدرة التنافسية للشركات المصرية. ومع ذلك، فإن الأداء التصديري مازال ضعيفا نسبيا. وقد أوضح التحليل السابق أن هذا الضعف يرجع إلى أن جهود الحكومة لم تحدث تغيرا كافيا بعد في هيكل الحوافز لصالح المصدرين. ولمعالجة التحيز ضد التصدير، تخلص الدراسة إلى ضرورة تركيز الجهود على:

- مزيد من تحرير التجارة والحفاظ على سعر صرف حقيقي تنافسي. وجدير بالذكر أن السعي لتحرير التجارة عن طريق الاتفاقيات الثنائية لا يعتبر بالضرورة أفضل الوسائل لتحقيق التقدم على هذا المسار. كما أن الإجراءات الجزئية لتخفيف حدة التحيز ضد التصدير، مثل تطوير نظامي السماح المؤقت والاسترداد الجمركي، لا تعد كافية، وقد لا تحقق النتائج المرجوة.
- تحسين القدرة التنافسية لجميع المنتجين المصريين، مصدرين كانوا أم منتجين للسوق المحلية، وذلك من خلال تخفيض الضريبة على أرباح الشركات، وتطوير نظم الإدارة بالشركات، وفي بعض الحالات عن طريق خصخصة بعض الخدمات الرئيسية (مثل الموانئ والقطاع المالي)، فضلا عن إصلاح المؤسسات الحيوية (مثل مصلحتي الجمارك والضرائب).

وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات تتسم بالصعوبة وتستلزم جهودا مكثفة لإنجازها، إلا أنها تعد من أضمن الطرق لتنمية الصادرات، حيث إن التجارب السابقة تشير إلى أن الإصلاحات الجزئية، رغم كونها مفيدة، إلا أنها لا تحقق النتائج المنشودة.

---

* صدر هذا العدد أيضا باللغة الإنجليزية.

١ تتطلب البنوك نسبا مختلفة من الغطاء النقدي وذلك استنادا إلى سمعة المصدر وسجله. ونفترض في هذه الدراسة متوسط تغطية قدره ٥٠٪ من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات، وسعر اقتراض ١٣٪ كتكلفة لهذه التغطية.

٢ تشتمل هذه القائمة على الهند وبنجلاديش والصين في آسيا، والمغرب وإسرائيل في الشرق الأوسط، والمكسيك والبرازيل والأرجنتين في أمريكا اللاتينية، وبولندا والمجر وبلغاريا في أوروبا الشرقية.

كتب هذا العدد د. أحمد جلال ود. سميحة فوزي، وقدمت أمل رفعت وندى مسعود ونهى شريف مساهمات بحثية قيمة.

لمزيد من المعلومات عن المركز وإصداراته اتصل بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية:
مركز التجارة العالمي - ١١٩١ كورنيش النيل - الدور ١٤ - القاهرة ١١٢٢١ - مصر
تليفون: ٥٧٨١٢٠٢ (٢٠٢) / فاكس: ٥٧٨١٢٠٥ (٢٠٢)
E-mail: eces@eces.org.eg
http://www.eces.org.eg